

## توجه الدول النامية نحو استراتيجية تنمية الصادرات في ظل التحولات الاقتصادية العالمية

*The developing countries orientation toward an export development strategy in light of the global economic changes.*

د. قشرو فتيحة [.]

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم النسيير

جامعة لونيسسي علي - البليدة 02

- ملخص:

تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على المسار الذي تبلورت فيه استراتيجية تنمية الصادرات في الدول النامية، والذي دفعته اليها مختلف التحولات الاقتصادية العالمية، التي أصبح في ظلها التوجه نحو استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير ضرورة ملحة ، وخلصت الدراسة إلى أن إرساء هذه الاستراتيجية في الدول النامية يتطلب بداية ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني ثم إرساء إطار مؤسساتي وتشريعي وتنظيمي ناجع لها ، وكذا الاهتمام بأنظمة الجودة والنوعية، تقنيات التسويق الدولي، تمويل وتأمين الصادرات، إنشاء المناطق الحرة للتصدير، تقديم امتيازات ضريبية وجمركية لصالح الصادرات وتوفير نظام معلومات متكامل لها.

كما يبقى تحقيق مثل هذه النتائج يتطلب وضعها ضمن إطار رسمي للتطبيق والمتابعة من طرف حكومات الدول النامية، وضرورة التنسيق فيما بينها لصياغة الاستراتيجية الملائمة وكذا الاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال. **الكلمات الدالة :** الصادرات ، التحولات الاقتصادية العالمية ، الدول النامية ، استراتيجية ، تنمية.

تصنيف JEL : P45 ,F02, O11, O19

### Abstract:

This study attempts to shed light on the path of forming the export development strategy in the developing countries. In which, it was driven by the global economic transformations; accordingly the adoption of an export-oriented production strategy became a significant necessity for those countries, This study concluded that the implementation of this strategy in developing countries requires the need of diversification within the national economy, and establishment of an effective institutional, legislative and regulatory framework for the underlying strategy, as well as the attention to quality systems, international marketing techniques, export finance and insurance, besides to the establishment of export free zones, providing tax and customs privileges for exports and providing an integrated information system. The achievement of such results requires the establishment of a formal framework for implementation and follow-up by the government of developing countries, and the need for coordination among them to formulate the appropriate strategy and benefit from the global experience in this area.

**Key words:** Exports, Economic transformations, Developing countries, Strategy, Development, , ,

**JEL classification codes :** P45 ,F02, O11, O19

\* Email : guecheroufatiha@gmail.com

**- مقدمة:**

لقد عني نشاط التصدير باهتمام العديد من المفكرين والاقتصاديين قديما وحديثا، نظرا لما يحتله هذا النشاط من أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، واعتباره إحدى المقومات والمحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي، فأصبحت عملية تنمية الصادرات إحدى الأهداف الرئيسية التي تطمح إليها مختلف الاقتصاديات الدولية، حيث تحاول هذه الدراسة تتبع مسار توجه الدول النامية نحو تبني هذه الاستراتيجية باعتبارها إحدى التوجهات الحتمية التي فرضتها مختلف التحولات الاقتصادية العالمية.

**1- الإشكالية الرئيسية:**

مما سبق تتبلور إشكالية بحثنا الرئيسية كالتالي:

ما هو مسار توجه الدول النامية نحو تبني استراتيجية تنمية صادراتها؟

**2- الأسئلة الفرعية:**

تقودنا الإشكالية الرئيسية إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بنشاط التصدير؟
- ماهي التحولات الاقتصادية العالمية التي تبلورت في إطارها استراتيجية تنمية الصادرات؟
- ما المقصود باستراتيجية تنمية الصادرات وماهي متطلبات ارسائها؟

**3- فرضيات الدراسة:**

- التصدير هو نشاط ضروري في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- العولمة الاقتصادية هي أهم تحول شهدته البيئة الاقتصادية العالمية.
- استراتيجية تنمية الصادرات هي الاستراتيجية التي تركز على الإنتاج من أجل التصدير.

**4- الدراسات السابقة:**

هناك العديد من الدراسات والأبحاث العلمية الأكاديمية التي تناولت موضوع الصادرات من مقاربات وزوايا مختلفة ترمي في مجملها إلى تبيان أهمية ترفيتها وتنميتها وأثر ذلك على اقتصاديات الدول، أهمها الدراسات التالية:

- دراسة سعدي وصاف بعنوان: "أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافز والعوائق"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

أجرت هذه الدراسة مقارنة بين واقع التصدير خارج المحروقات في الدول النامية محل الدراسة (السعودية، تونس، مصر والجزائر)، وحاولت معرفة أثر عملية تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، من خلال التأثير على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتوصلت إلى نتيجة أن الدول محل الدراسة استطاعت تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال انتهاج سياسات تنموية قائمة على التوجه الخارجي حيث سمحت هذه الاستراتيجية بزيادة الاستثمارات، ومن ثم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم من خلال اتساع نطاق السوق الخارجي.

- دراسة مولاي عبد القادر بعنوان: "التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006/2007. حاولت الدراسة التطرق للإجراءات العملية لعملية التصدير والشروط السابقة لنجاحها، والتدابير المرافقة لها سواء من طرف الدولة أو المؤسسة.

- دراسة حشماوي محمد بعنوان: " الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006  
تناولت هذه الدراسة الاتجاهات الجديدة للتجارة والاستثمارات العالمية في ظل النظام التجاري الجديد واتعكساتها على الدول النامية.
- دراسة حمشة عبد الحميد بعنوان: " دور التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة-دراسة حالة الجزائر-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.  
حاولت هذه الدراسة ابراز الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع التجارة الخارجية عموما والصادرات خارج المحروقات خصوصا في حماية الاقتصاد الوطني في حالة انهيار أسعار البترول وتحديد الوسائل والإجراءات والتدابير الكفيلة بذلك خاصة في ظل التطورات الاقتصادية الدولية الراهنة.

#### 5- أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية نشاط التصدير في الفكر الاقتصادي عموما والتجارة الدولية خصوصا ومساهمته في دفع عجلة التنمية التي أصبح من الضروري على الدول النامية اتخاذ كافة السبل والأليات لتسريعها وللحاق بركب الدول المتقدمة في ظل مختلف التحولات الاقتصادية العالمية.

#### 6- أهداف الدراسة :

- سعيانا من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
- توضيح مفهوم نشاط التصدير؛
  - ضبط مفهوم التحولات الاقتصادية العالمية التي استدعت التوجه نحو استراتيجية تنمية الصادرات؛
  - التطرق إلى الأطر الضرورية لإرساء استراتيجية ناجعة لتنمية الصادرات بالدول النامية.

#### 7- منهج وأدوات الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والتحقق من صحة الفرضيات المتبناة من عدمها، اعتمدنا على كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي، كما اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي.  
أما بالنسبة لأدوات الدراسة فقد اعتمدنا على جملة من الكتب والأطروحات تخص الموضوع وباللغتين العربية والفرنسية.

#### 8- محاور الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة المتفرعة عنها والإلمام بجوانب الموضوع ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالي:

- أولاً: الإطار المفاهيمي لنشاط التصدير.
- ثانياً: التحولات الاقتصادية العالمية.
- ثالثاً: التحول نحو تبني استراتيجية تنمية الصادرات في الدول النامية.

#### أولاً: الإطار المفاهيمي لنشاط التصدير

#### 1- تعريف التصدير:

يمكننا أن نخلص إلى مفهوم جامع شامل للتصدير من خلال التطرق إلى أهم وأبرز التعاريف التي جاءت في هذا الخصوص على اختلافها وتعددتها باختلاف وتعدد المفكرين والاقتصاديين المهتمين والدارسين لموضوع الصادرات:

- تعرف الصادرات على أنها قيمة السلع والخدمات الإنتاجية المنتجة من قبل المقيمين والمحولة بصفة نهائية لغير المقيمين، وتقيم الصادرات بسعر FOB (free on board) والذي يقصد به البيع بشرط التسليم على ظهر السفينة) خارج الرسم على القيمة المضافة، بحيث لا تدخل نفقات التأمين والنقل البحري بينما تدخل كل النفقات الأخرى المتعلقة بتكلفة البضاعة مثل النقل والهوامش التجارية من لحظة البيع حتى شحن البضاعة على الباخرة في حالة النقل البحري، أو إلى الحدود في حالة النقل البري<sup>1</sup>.
- التصدير هو عملية نقل أو بيع منتوجات خارج حدود القطر، كما أنه مجموع التدفقات العينية والنقدية العابرة للحدود، والتي يتم نقلها من طرف المقيمين في دولة ما اتجاه المقيمين في دولة أخرى<sup>2</sup>.
- التصدير هو تلك العملية التي تقوم فيها الدولة أو أحد أجهزتها أو أحد أفرادها بعرض السلع والمنتجات التي تفيض عن الاحتياج الوطني أو التي يمكن إنتاجها بكفاءة ومهارة عالية في الأسواق الدولية<sup>3</sup>.
- تمثل الصادرات انفتاحاً أجنبياً على السلع والخدمات المنتجة داخل البلد الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في دخل البلاد ولذا تصنف الصادرات ضمن عوامل الإضافة أي التي تضيف قوة جديدة إلى تيار الإنفاق الكلي عن طريق أثر المضاعف<sup>4</sup>.
- التصدير وسيلة للاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية وزيادة الأرباح<sup>5</sup>، كم أنه يحفز المنشأة على تحسين جودة الإنتاج ويمكنها من مواجهة مشكلة ضيق السوق المحلي وتراكم المخزون، وبالإضافة لهذا فالتصدير يدعم سعة السلعة في السوق المحلي ويهيئ للمنشأة إمكانية توزيع مخاطر انخفاض الطلب المحلي<sup>6</sup>.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستشف تعريفاً اقتصادياً شاملاً لمصطلح التصدير:

التصدير هو عملية هامة تدخل في مراحل النشاط التجاري للمؤسسة الاقتصادية، وهو ركيزة تنموية فعالة بالنسبة للدول خاصة النامية منها، والتصدير بمفهومه البسيط هو عملية بيع أو تحويل سلعة أو خدمة من عون مقيم إلى عون غير مقيم، أو بالمنظور الجمركي التصدير هو كل عملية عبور للسلع والخدمات من الحدود الوطنية إلى الحدود الأجنبية.

## 2- أهمية التصدير:

- يقع التصدير في إطار تحديد التجارة الدولية وتشجيع التبادل التجاري، ويحقق التبادل التجاري مصالح عديدة لأطراف التجارة الدولية (المصدرون والمستوردون) نظراً لاختلاف المزايا المختلفة والمزايا النسبية والمزايا التنافسية لكل دولة<sup>7</sup>.
- يحقق التصدير للدولة الحصول على التمويل الأجنبي المطلوب للتنمية والقضاء على البطالة والتضخم، كما ينتج عن التصدير التواجد الحقيقي للدولة في الأسواق العالمية مع إثبات الذات والشعور بالفخر والسعي إلى التقدم الدولي<sup>8</sup>.
- يؤدي التصدير الفعال إلى خلق فرص العمل، توفير العملات الأجنبية، التواجد الثقافي والسلعي في الأسواق الأجنبية، تبادل الخبرات الفنية ومواجهة المنافسة، التشغيل الاقتصادي والسياسي، تحسين مستوى المعيشة وتزايد الدخل الفردي الحقيقي<sup>9</sup>.
- التصدير ضرورة حيوية وواضحة للغاية وفوائده الاقتصادية لإخلاف عليها، بل إن التصدير قد يكون هو الطريق الوحيد لإنقاذ صناعات تحتاج لاستيراد الخدمات والأجزاء ولا تجد الدولة العملات الصعبة التي تمول بها هذا الاستيراد<sup>10</sup>.

## ثانياً: التحولات الاقتصادية العالمية

تختلف الدراسات والآراء الاقتصادية حول ضبط مفهوم هذه التحولات وتحديدتها، والتي سنحاول بدورنا ضبطها فيما يلي بداية بضبط مفهوم العولمة الاقتصادية:

**1- مفهوم العولمة الاقتصادية:** يعتبر الجانب الاقتصادي هو جوهر العولمة قبل كل شيء آخر، ومنبع كل صفاتها الأخرى غير الاقتصادية، ولذلك يعرف الاقتصادي بول سوزي العولمة بأنها صيرورة رأسمالية تاريخية يتحول فيها خط الإنتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة والتوزيع والتسويق والتجارة إلى دائرة عولمة الإنتاج الرأسمالية، مع عولمة رأس المال الإنتاجي، وقوى وعلاقات الإنتاج الرأسمالية، مما يقود إلى إخضاع العالم كله إلى النظام الرأسمالي،

تحت قيادة وهيمنة وتوجيه القوى الرأسمالية العالمية والمركزية، وسيادة نظام التبادل الشامل والمتميز لصالح الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة<sup>11</sup>.

كما تعرف العولمة الاقتصادية بانها مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي وفيه تذوب الشؤون الاقتصادية للدولة القومية في الإطار العالمي، دون اعتبار للحدود السياسية للدول، وفيها ينتقل الإنتاج الرأسمالي إلى عالمية التبادل والتوزيع<sup>12</sup>.

يترجم الجانب الاقتصادي للعولمة من خلال تسريع وتبسيط عملية تبادل السلع والخدمات، تطوير وسائل النقل والاتصالات والازالة التدريجية للحواجز التي تعترض التجارة الدولية، في إطار ابرام اتفاقيات ومعاهدات دولية وتحت اشراف المنظمات الدولية للتجارة<sup>13</sup>.

## 2-التحول نحو هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات :

لقد لعبت الشركات متعددة الجنسيات دورا كبيرا في تعزيز مفهوم العولمة من خلال الزيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ سنة 1970، وبالتالي الزيادة في معدلات نمو التجارة العالمية، وذلك أن مثل هذه الشركات تسمح بالاستغلال الأمثل للمزايا النسبية التي تمتلكها الدول<sup>14</sup>.

والشركة متعددة الجنسيات هي شركة ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة، كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات مختلفة، وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة<sup>15</sup>، على الرغم من أن استراتيجياتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة<sup>16</sup>.

## 3-التحول نحو تحرير التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة :

مر تحول الاقتصاد الدولي نحو نظام الحرية التجارية من خلال الجات ومنظمة التجارة العالمية بمرحلتين هامتين، تمثلت المرحلة الأولى في تحرير التجارة الدولية من خلال سكرتارية الجات التي كانت تقوم بتحرير التجارة الدولية سلعة سلعة من خلال جولات مفاوضات كانت تعقد منذ عام 1947 وحتى إنهاء جولة أوروغواي الشهيرة، وهي الجولة الثامنة والأخيرة من جولات الجات الخاصة بتحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية والكمية، وقد تم التوقيع عليها في 15 أبريل 1994 بمراكش بالمغرب، وأنشئت بمقتضاها منظمة التجارة العالمية في 01 جانفي 1995 لتحل محل سكرتارية الجات.

وبالتالي بدأت المرحلة الثانية من تحرير التجارة الدولية في كل المجالات تقريبا، من خلال منظمة التجارة العالمية حيث تولت متابعة تطبيق وتنفيذ ما اتفق عليه في الجات 1994 من اتفاقيات حول تحرير التجارة الدولية في مجالات السلع الزراعية والصناعية والخدمات والملكية الفكرية، والاستثمار وإدارة النظام التجاري العالمي المتعدد الاطراف، من خلال مجموعة من الآليات مثل آلية صنع القرارات داخل المنظمة، وآلية فرض المنازعات، وآلية مراجعة السياسات التجارية، وآلية مكافحة الاغراق والدعم والوقاية.

## 4- التحول نحو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :

لقد لعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا هاما في الترويج لأفكار العولمة، التي تعتمد على امتلاك المعارف العلمية والتكنولوجيا وسرعة تبادلها، وأجهزة الخدمات التي توفر هذه المعارف والمعلومات المرتبطة بها والناجمة عنها، وتعتبر من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول الرأسمالية بشكل عام، والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص في فرض ونشر سياساتها من خلال جعل العالم قرية صغيرة، فهي تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة بعد أن كان اقتصادا يعتمد على الاستخدام الكثيف لرأس المال والعمالة، كما ترتب على التقدم التكنولوجي في وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدول الغربية ثورة إعلامية كبرى تؤثر في حياة البشر الاقتصادية والسياسية والثقافية.

**5- التحول نحو التكتلات الاقتصادية والإقليمية :**

نعكس التكتلات الاقتصادية درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي والاستثمارات والتجارة الدولية وأنواع التبادل الأخرى، حيث أن أنظمة التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية بكل صورها تشكل حوالي 75% من دول العالم، وحوالي 80% من سكان العالم، وتسيطر على حوالي 85% من التجارة العالمية، وهو ما يشير لمدى الآثار التي تحملها التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي الجديد وتوجهاته، وخاصة أن اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية تسمحان بقيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

**6- التحول نحو آليات السوق :**

يعني التحول لآليات السوق ترك قوى العرض والطلب تتفاعل، وتعمل بحرية فيما يعرف بالحرية الاقتصادية ولكن بضوابط معينة<sup>17</sup>، إذ لا بد من وجود دور للدولة تلعب فيه دور الحكم بين المتعاملين في السوق، تمنع فيه الممارسات الاحتكارية والمخالفة للمنافسة، وتعمل على حماية المستهلك والبيئة وهو ما يسمح بالوصول إلى الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد<sup>18</sup>.

**7- التحول نحو الخصخصة :**

أصبح هذا التحول متغيراً عالمياً له انعكاسات واضحة على الاقتصاديات المحلية والإقليمية منذ سبعينيات القرن العشرين، وحتى دخول القرن الواحد والعشرين وهو ما كان له تأثير واضح على قرارات القيادات الإدارية على كل المستويات<sup>19</sup>.

ولقد تعددت المفاهيم واختلفت حول تحديد معنى الخصخصة، نظراً لارتباط هذه المفاهيم ببيئات اقتصادية واجتماعية كثيرة ومختلفة،

واتفقت أغلبية المفاهيم حول أن الخصخصة هي السياسة أو الأداة التي يتم بمقتضاها نقل ملكية بعض المنشآت الاقتصادية والإنتاجية من نطاق الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، وهي تتضمن إسناد عمليات الإنشاء والتمويل والتنمية والملكية الخاصة، وتشغيل وإدارة الإنتاج، ونقل وتوزيع السلع والخدمات إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي؛ بغرض تحسين وزيادة الإنتاج والأرباح<sup>20</sup>.

**ثالثاً : التحول نحو تبني استراتيجية تنمية الصادرات في الدول النامية****1- مفهوم استراتيجية تنمية الصادرات :**

يتعلق مفهوم تنمية الصادرات باستراتيجية تنمية الصادرات في الأجل الطويل، وهو ما يتناسب بشكل خاص بظروف الدول النامية، والتي تعتمد على مجموعة من السياسات تهدف إلى إحداث تغيير جوهري في الهياكل الإنتاجية من حيث تركيب القطاع أو من حيث معدلات التنمية في كل قطاع، حيث يجب أن يؤدي هذا التغيير إلى تحسين إدارة الاقتصاد الوطني ورفع الأداء الاقتصادي، وتحديث الطرق الإنتاجية بما يؤدي إلى تحقيق مستوى إنتاج يتناسب في جودته ونوعيته مع أذواق المستهلكين في السوق المحلي والسوق الخارجي<sup>21</sup>.

ولقد وردت جملة من التعاريف حول مفهوم تنمية الصادرات أهمها :

استراتيجية تنمية الصادرات هي تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية<sup>22</sup>.

وتعرف استراتيجية تنمية الصادرات بأنها استراتيجية توجيهية للدولة، حيث تحدد من خلالها الأهداف طويلة الأجل للإدارة العامة، وإعطاء رؤية واضحة لها، إذ أنه في جميع الدول استراتيجية تنمية الصادرات يجب ان تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للدولة، لأنها بالأساس استراتيجية طويلة الأجل، يجب أن تؤدي الى تحسين مؤشرات نوعية حياة الافراد، من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي المستدام والسريع، مع الحفاظ على توازن قيم المجتمع<sup>23</sup>.

مما سبق يمكن القول بأن مفهوم تنمية الصادرات ينطوي في حد ذاته على إصلاح هيكلي يعمل على إعادة هيكلة الصادرات، ويكون بمثابة الجسر الذي تنفرع منه وتصب فيه بقية الإصلاحات الهيكلية الأخرى، وبالتالي يقصد بتنمية الصادرات العمل على إحداث تغييرات هيكلية في الصادرات بحيث تؤدي إلى زيادة الصادرات السلعية بمعدل أكبر من

الصادرات الخدمية، وزيادة الصادرات غير التقليدية بمعدل ووزن أكبر من صادرات القطاع العام، وكذلك تغيير هيكل الأسواق التي تتوجه إليها الصادرات بحيث تتم المحافظة على الأسواق القديمة وزيادة الصادرات إليها، واكتساب أسواق جديدة وتعظيم العائد منها، وكل هذه التغيرات تؤدي إلى زيادة كبيرة ومستمرة في الصادرات ويتم ذلك بوجود استراتيجية تنمية الصادرات التي يكون لها أهدافها وسياساتها وبرامجها التي تربطها بباقي الإصلاحات الهيكلية الأخرى.

## 2- أهمية اتباع استراتيجية تنمية الصادرات في الدول النامية :

اتجهت أغلب الدول النامية لاتباع استراتيجية تنمية الصادرات، نظرا لما نتيجته هذه الاستراتيجية من مزايا لاقتصاداتها والتي نلخصها فيما يلي<sup>24</sup> :

- التغلب على ضيق السوق المحلي واستغلال مزايا اقتصاديات الحجم.
- استغلال المزايا النسبية المتوافرة محليا مع تطوير أساليب الإنتاج في الصناعة وإعادة تخصيص الموارد وفقا لاعتبارات الميزة النسبية.
- المساهمة في حل مشكلة البطالة.
- تقليل التفاوت في توزيع الدخل.
- تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.
- زيادة حجم ونطاق الاستثمارات المنفذة سواء الاستثمارات المحلية أو الاستثمار الأجنبي.
- تحديد سعر صرف واقعي مما يؤدي إلى رفع أداء الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية.
- التلاحم مع المنتجات المنافسة في الأسواق العالمية يوفر للمنتجات المحلية المعلومات عن تلك الأسواق والمنتجات ومدى التطورات التكنولوجية الحادثة بها لإمكانية الاستفادة من هذه التطورات في رفع كفاءة المنتج التصديري الوطني.

كما يمكن القول بأن أي دولة تريد أن تزيد من معدلات نمو اقتصادها عليها تبني استراتيجية تنمية الصادرات، لأن التحول نحو استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير أصبح تحول عالمي، تتجه إليه معظم دول العالم في عصر العولمة الاقتصادية، التي خلقت حالة من التنافسية بين جميع أطراف العالم التي أصبحت بلا حدود وبلا قيود، قائما على الاعتماد الاقتصادي المتبادل، بهدف الوصول إلى وضع أفضل مما كان عليه قبل هذا التحول، فالكل عليه أن يبني القاعدة التصديرية المناسبة له والتي تقوم على اختيار السلع للدولة أو البلد محل الدراسة، التي لها ميزة نسبية وتنافسية سواء حالية او محتملة خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي وضع البرامج التي تنمي تلك القاعدة وتعظم العائد منها.

## 3- متطلبات إرساء استراتيجية لتنمية الصادرات :

تتطلب تنمية الصادرات حزمة متكاملة من السياسات في مختلف المجالات، سواء مجال الاستثمار أو الانتاج أو السياسات المالية والنقدية أو التسويق مع العمل على توفير مجموعة من الحوافز للمصدرين وحل مشاكلهم، ويجب أن تتسم هذه السياسات بالمرونة لتلائم وتواكب التغيرات في أسواق التصدير، وهو ما يتطلب وضع استراتيجية شاملة لتنمية الصادرات، تأخذ في اعتبارها المراحل المختلفة لإتمام العملية التصديرية، ويختلف نموذج استراتيجية تنمية الصادرات من دولة لأخرى نتيجة لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لكل دولة، إلا أنه توجد جملة من المتطلبات تتفق حولها أغلب الدول في إرساء استراتيجية محكمة لتنمية صادراتها نوردتها فيما يلي:

### 3-3-1- تنويع الاقتصاد الوطني كخطوة أولى نحو التصدير :

بما أن عملية التصدير هي جزء لا يتجزأ من عملية الانتاج، فبدون نسيج اقتصادي وطني ونظام انتاجي وطني قوي لا يمكن أن يكون هناك تصدير، فوظيفة التصدير تعزز بطبيعتها من خلال الانتاج الوطني، من هذه المقاربة لابد من تعزيز السياسة الوطنية المتبعة من طرف السلطات العمومية لإحلال الواردات عن طريق الانتاج الوطني، وتوجيهه شيئا فشيئا نحو الأسواق الخارجية.

**3-3-2- الإطار المؤسسي :**

يقصد به الإنشاء والاعتماد على مجموعة من المؤسسات التي تخدم عملية التصدير وتنهض به سواء ما تعلق منها بترويج الصادرات أو المنتجات الموجهة للتصدير أو ما يتعلق بتمويل الصادرات أو ما يتعلق بتبادل المعلومات التجارية وإنشاء المعارض والمحافل الدولية وغيرها.

**3-3-3- الإطار التشريعي والتنظيمي :**

ويقصد به جملة القوانين والاجراءات والتنظيمات التي تؤطر نشاط التصدير وتحدد ضوابطه وتعطيها الطابع القانوني محليا ودوليا.

**3-3-4- جودة المنتج :**

من خلال إقامة نظم فحص السلع التي سوف يتم تصديرها وذلك لضمان الجودة المناسبة للأسواق الخارجية للحفاظ على سمعة المنتج من خلال وضع مثلا نظام الجودة أو من خلال إقامة الندوات الداخلية ومعارض الترويج لجودة السلع وجودة التصميم، والالتزام بمعايير الجودة والنوعية العالمية (معايير الايزو للجودة، البيئة...)

حيث أن التطورات التي عرفتها المواصفات المرتبطة بالجودة على المستوى العالمي، تعدت كونها مسألة تتعلق بالمنتج في حد ذاته (سواد سلعة أو خدمة)، إلى كونها مسألة تتعلق بنظام الإدارة ككل، ومن قضية تهم المؤسسة إلى قضية وطنية تهم الدولة ثم إلى قضية دولية تهم المجتمع الدولي بكامله، هذا التطور أدى إلى نشأة المنظمة العالمية للمواصفات (ISO) لتحمل على عاتقها مسؤولية وضع مواصفات عالمية للجودة من أجل توفير مستوى مقبول وموحد دوليا للجودة في مختلف الميادين، سواد تعلق الأمر بجودة المنتجات أو أنظمة إدارة الجودة أو سلامة البيئة وغيرها<sup>25</sup>.

**3-3-5- ضرورة اتباع مقاربة التسويق الدولي بمؤسسات التصدير :**

في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وما أحرزته من تقدم في مجال التسويق الدولي وجودة المنتجات وتنافسيتها التي أصبحت أهم متطلبات اقتحام أسواق التصدير، يعد غياب هذه المقومات في المؤسسة مشكلا كبيرا وعائقا أمام ترقية وتنويع صادراتها خاصة خارج المحروقات منها.

**3-3-6- وضع سياسة ناجحة لضمان تمويل وتأمين الصادرات :**

يلعب تمويل الصادرات دورا بارزا في تحفيز الصادرات من خلال التسهيلات التي تمنح للمصدرين سواء في المراحل السابقة أو اللاحقة لشحن البضائع، خفض تكلفة تمويل الصادرات وإعفاء المصدرين من الرسوم البنكية المقترنة بعمليات التصدير أو حتى تمويل الاستثمارات الأجنبية للمصدرين في الدول الأخرى، مع التركيز على تمويل بعض الصادرات ذات الأهمية الكبرى.

كما يجب أن تركز استراتيجية تنمية الصادرات على إنشاء نظام لتأمين الصادرات، لمواجهة المخاطر التي قد تواجه الصادرات ولا تشملها نظم التأمين الأخرى مثل تأمين اعتمادات التصدير وتقلبات سعر الصرف وضمانات التصدير.

**3-3-7- إنشاء المناطق الحرة الصناعية التصديرية :**

الهدف منها هو جذب الاستثمارات الموجهة للتصدير والعمل على توفير الخدمات الأساسية بأسعار مدعمة وكذا تحديد مستويات الجور بما لا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.

**3-3-8- تشجيع الاستيراد وتسهيله بهدف إعادة التصدير :**

من خلال تسهيل التموين بالسلع الوسيطة التي تدخل في إنتاج سلع موجهة للتصدير، وتخفيض تكاليف بعض المدخلات والإعفاء أو تغليف الرسوم الجمركية مثلا وما يعرف بالنظام إعادة التموين بالإعفاء والذي هو من الأنظمة الجمركية الاقتصادية.

**3-3-9- إصلاح القطاع المصرفي :**

الهدف منه السياسة النقدية بأدواتها المختلفة المحفزة للصادرات مع توفير التمويل اللازم لدعم القطاع الصناعي ومن ثم زيادة الصادرات الصناعية مع ضمان توفير الخدمات البنكية المتكاملة التي تستوجبها عملية التصدير.

### 3-10-3- تقديم الامتيازات الضريبية والجمركية لصالح الصادرات :

من خلال تبني مجموعة من الحوافز التي تشمل الإعفاءات الضريبية والجمركية وغيرها، والتي تشجع على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتسمح بالاستفادة من التكنولوجيا التي تقدمها الشركات دولية النشاط خاصة في الصناعات المتقدمة.

### 3-11-3- ضرورة توفر نظام معلومات حول التصدير :

في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات أصبح من الضروري أن تتوفر استراتيجية تنمية الصادرات على نظام معلومات التصدير، والذي يتيح لها جملة من المعلومات تخص نشاط التصدير بصفة عامة هي<sup>26</sup>:

- معلومات ذات طابع عام كالمعلومات عن المؤشرات الاقتصادية العامة في السوق المستهدف للتصدير إليه، وذلك بهدف تحديد قدرة هذه الأسواق على تحقيق أرباح للمصدر في المدى الطويل.
- معلومات عن المنتج المراد تصديره أو معرفة تطوراتها في الأسواق المختلفة ولدى الجهات المنافسة.
- معلومات تشمل احصائيات حول التجارة الخارجية حتى يمكن اختيار السوق من خلال وضع رؤية عن قيمة وكمية الواردات التي تستوعبها تلك السوق حسب الدول المختلفة المستوردة لهذا المنتج.
- معلومات مرتبطة بالتسعير وسياساته، والقواعد المنظمة له في الأسواق المستوردة.
- المعلومات المرتبطة بالإطار التنظيمي أي منظمات التصدير التي ازدادت اليوم أهميتها خاصة بعد تحرير التجارة الخارجية والغاء الكثير من القيود سواء التعريفية أو غير التعريفية.
- معلومات الاتصال التجاري اللازمة لإقامة علاقات تجارية، بالاعتماد على القوائم التجارية التي تتضمن الأدلة وقواعد البيانات عن المؤسسات التجارية، والمستوردين معدي الخدمات والمنتجين.
- المعلومات الخاصة بالفرص التجارية، التي ترغب المؤسسات العامة أم الخاصة في الحصول عليها من خلال بناء روابط مع الشركاء التجاريين.

### 3-12-3- دراسة وتحفيز الطلب الأجنبي على الصادرات الوطنية :

إن صادرات أي بلد تعد واردات بلد آخر، وفقا لهذه المقاربة فإنه مثلما تتحدد واردات البلد حسب الطلب الداخلي، فإن صادراتها تتحدد كذلك بمستوى الطلب الخارجي عليها، فالأحوال الاقتصادية في باقي أنحاء العالم عنصر مفسر هام لإجمالي الصادرات، فأهمية هذه الأخيرة تنزايد بارتفاع حجم الطلب عليها، وعدم توفر الطلب يجعل من آثارها محدودة ولا يتضاعف حجم النمو الاقتصادي على نحو أفضل، حيث أن نمو الطلب الأجنبي على السلع المحلية يهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق محليا، وهو ما يتطلب دراسة مستمرة للطلب الأجنبي على صادرات الدولة وتفعيل محدداته.

#### - نتائج الدراسة :

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يحتل نشاط التصدير مكانة هامة في الفكر الاقتصادي باعتباره أحد محركات عجلة التنمية بما يتيح من توفير للعملة الأجنبية، وتحسين الدخل الحقيقي وتصريف فائض الإنتاج المحلي.
- التحولات الاقتصادية التي شهدتها البيئة الاقتصادية العالمية هي في الأساس إفرزات للعولمة الاقتصادية، وتم حصرها في بحثنا هذا في كل من هيمنة الشركات متعددة الجنسيات، تحرير التجارة الدولية، وبروز دور المنظمة العالمية للتجارة، والتحول نحو تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وكذا التحول نحو آليات السوق والخصخصة.
- التحولات الاقتصادية سابقة الذكر كانت نتيجة حتمية للتحول نحو استراتيجية لتنمية الصادرات في الدول النامية حتى تتمكن من مواكبة التطورات الحاصلة في الدول المتقدمة.
- إرساء استراتيجية فعالة لتنمية الصادرات في الدول النامية يتطلب إرساء جملة من الأطر على رأسها تنويع الاقتصاد الوطني باعتباره خطوة أولى نحو التصدير، إضافة إلى أطر أخرى ضرورية هي الإطار المؤسسي، التشريعي والتنظيمي، الاهتمام بأنظمة الجودة والنوعية، اتباع تقنية التسويق الدولي وانتهاج سياسة ناجعة

لضمان تمويل وتأمين الصادرات، كما يعتبر انشاء المناطق الحرة للتصدير أهم التوجهات الحديثة لتنمية الصادرات، بالإضافة إلى عوامل أخرى محفزة كتشجيع الاستيراد وتسهيله بهدف إعادة التصدير، إصلاح القطاع المصرفي، تقديم الامتيازات الضريبية و الجمركية لصالح الصادرات، وكذلك ضرورة توفر نظام معلومات حول التصدير.

#### - خاتمة :

في ظل مختلف التحولات الاقتصادية العالمية التي أفرزتها العولمة الاقتصادية، والتي تبلورت من خلال العودة إلى آليات السوق، تحرير التجارة العالمية والتوجه نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ومختلف أشكال اقتصاديات المشاركة الدولية، تعاضد دور الشركات متعددة الجنسيات وتنامي حجم الاستثمارات الدولية والامتثال لقواعد المنافسة العالمية، أصبح من الضروري للدول النامية أن تتوجه نحو استراتيجية لتنمية صادراتها، وذلك من خلال التحول نحو الإنتاج بهدف التصدير ، الذي يمكنها في المدى الطويل من خلق قاعدة تصديرية تساهم في تنمية اقتصادها القومي، وتنويع مصادر دخله، وإعادة هيكلة قطاعاته، وبالتالي إعادة توازنه مع العالم الخارجي، حيث أن نجاح هذه الاستراتيجية يتطلب إرساء متطلبات وتحديد أهداف و سياسات وبرامج تربط هدف تنمية الصادرات ببقية الأهداف الاقتصادية الأخرى وتسعى إلى إحداث إصلاحات هيكلية لتحقيق ذلك.

#### - توصيات ومقترحات الدراسة :

- سمحت لنا نتائج الدراسة بتقديم جملة من التوصيات والمقترحات كالتالي:
- استراتيجية تنمية الصادرات في الدول النامية لا يجب أن تبقى مجرد حبر على ورق وإنما يجب أن تكون ضمن برنامج الحكومة ومصادق عليها برلمانيا.
- على الدول النامية الإسراع في تجاوز مرحلة الإصلاحات الهيكلية واحداث قفزات نوعية في مجال التصدير خاصة خارج المحروقات.
- ضرورة الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في مجال التصدير كتجربة تركيا، سنغفورة، كوريا الجنوبية.... وغيرها.
- أهمية التنسيق بين الدول النامية في مجال صياغة استراتيجية لتنمية الصادرات للاستفادة من المزايا النسبية والتنافسية التي تمتلكها كل دولة في إطار التبادلات التجارية فيما بينها.
- الدول النامية عليها معالجة مشاكل الجانب اللوجستي الذي تعاني منه ويعيق تطور تجارتها الخارجية عموما ونشاط التصدير خصوصا.

#### - الاحالات والمراجع:

- <sup>1</sup> قادة أقاسم، المحاسبة الوطنية، ترجمة عبد المجيد قدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص:74.
- <sup>2</sup> نعيمة فوزي وفراس عبد الحكيم، التجارة الدولية: دروس في قانون الأعمال الدولي، جزء 01، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، أكتوبر 1999، ص:65.
- <sup>3</sup> رتيب رابح، الدخول إلى الأسواق الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة 1996، ص:35.
- <sup>4</sup> محمد يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية الجديدة، 1991، ص:11.
- <sup>5</sup> SILEM Ahmed et ALBERTINI(J.M), lexique d'économie, Dalloz, Paris, 4 ème édition, 1992, page : 272.
- <sup>6</sup> محسن فتحي عبد الصبور، قواعد التصدير: في النظام التجاري العالمي الجديد دليل علمي لرجال الأعمال، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997، ص: أ.
- <sup>7</sup> فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص:15.
- <sup>8</sup> نفس المرجع، ص: 45.
- <sup>9</sup> نفس المرجع، ص: 56.
- <sup>10</sup> صديق محمد عفيفي، التسويق الدولي: نظم التصدير والاستيراد، مكتبة عين شمس، مصر، الطبعة العاشرة، 2003، ص:23.
- <sup>11</sup> فايز عبد الهادي أحمد، علاقة العولمة بالتنمية البشرية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2013، ص:16.
- <sup>12</sup> عبد القادر التومي، الأسس الفلسفية للعولمة الاقتصادية، مؤسسة كنوز، الجزائر، 2011، ص:23.

<sup>13</sup> Farzad Mirmahboub, Libéralisation commerciale, intégration économique et mondialisation, thèse de doctorat en sciences économiques, institut supérieur d'économie et de management (ISEM), université de Nice SOPHIA ANTIPOLIS ; France, 2015, p : 20.

<sup>14</sup> Cahiers français n° 325, Mondialisation et commerce international, p : 18, sur le site : <http://www.ladocumentationfrancaise.fr>, consulté le : 15/05/2016

<sup>15</sup> مجموعة خبراء، دراسات حول الأنظمة الاقتصادية العالمية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص: 217.

<sup>16</sup> نفسه.

<sup>17</sup> صلاح الدين حسن السيسي، الاقتصاد الدولي: العولمة والتحول الاقتصادي الدولية، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، 2014، ص: 30.

<sup>18</sup> نفسه، ص: 31.

<sup>19</sup> أونيس عبد المجيد، إدارة العلاقات الإنسانية: مدخل سلوكي تنظيمي، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2011، ص: 340.

<sup>20</sup> Ibrahim Alwan, Privatization Deregulation and macroeconomic policies, the case of Irak, structural

Adjustment and macroeconomic policy issues, INF, 1992, P: 86.

<sup>21</sup> وصاف سعدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية: الحوافز والعوائق، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص: 41.

<sup>22</sup> محمود حامد محمود عبد الرزاق، مرجع سابق، ص: 34.

<sup>23</sup> Giedre DZEMYDAITE, Ignas DZEMYDA, Arturas JURGELEVICIUS, Evaluation of the implementation of national export development strategy: case study of the republic of Lithuania, Intellectual Economics Review, University of Mycolo Romerio, Vol 6, n° 1(13), 2012, p:780.

<sup>24</sup> مرجع سابق، ص: 35.

<sup>25</sup> كارم فاروق عبد الرسول، نموذج مقترح لتطبيق ودمج مبادئ الجودة والحوكمة لتحسين أداء المؤسسات الممولة للمشروعات الصغيرة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ط1، ص: 29.

<sup>26</sup> محمود عبد الرزاق، الاقتصاد المعرفي والتصدير، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2011، ص: 51-52-53.